المحاضرة الثالثة عشرة: منهج الإمام ابن خزيمة وأبن حبان

manhaj al'imam abn khazimat wa'abn habban

ا.م.د محمد خلف عبد الفهداوي

قسم علوم القران والتربية الإسلامية

المرحلة : الماجستير

Dr.: Mohamed Khalaf Abdel Fahdawi

Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Master level

من التزم الصحة في كتابه غير الشيخين (البخاري ومسلم)

وهم حسب الترتيب الزمني : ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم.

أولا: ابن خزيمة إن الكلام على صحيح ابن خزيمة باعتبار أنه أحد الكتب الثلاثة التي ألفت في الصحيح المجرد زيادة على الصحيحين، والمقصود بالصحيح المجرد: هو الصحيح الذي لا يخالطه غيره من أنواع الحديث كالضعيف وغيره.

وابن خزيمة هو أقدمهم فقد توفي سنة ٣١١هـ، ثم يليه تلميذه ابن حبان الذي توفي سنة ٣٤٥هـ، ثم الحاكم تلميذ ابن حبان وقد توفي سنة ٤٠٥هـ. وهذا الترتيب حسب الأصحية أيضاً، إلا أنه يأتي بعد الصحيحين لأن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيح الإمام البخاري ثم صحيح الإمام مسلم، وعلى اعتبار التأليف في الصحيح المجرد لا على اعتبار أن هذه الكتب الثلاث أقوى من الكتب الأخرى بل على العكس فالسنن الأربع أقوى منها. يقول الإمام ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبّان الصحة وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً. ويقول السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبّان لشدة تحريه، حتى

إنه يتوقف في التصحيح لأدنى الكلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك.

ترجمة الإمام ابن خزيمة

هو أبو بكر عمر بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلمي النيسابوري الحافظ الحجة صاحب التصانيف.

ولد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة ٣١١هـ ، وقد حدّث عن خلق كثير من الشيوخ منهم البخاري ومسلم وقد حدّثا عنه أيضا في غير الصحيحين وهذا يسمى في علوم الحديث بالمدبج.

اسم كتابه:

اشتهر ب(صحيح ابن خزيمة)، واسمه العلمي (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم) ويقول أحياناّ في صحيحه (وذكرناه في المسند الكبير) فمعنى هذا أن له المسند الكبير، وأحيانا يقول (الكتاب الكبير) لكن الموجود هو المختصر أو الربع من المختصر كما قال بعض العلماء، وهو الواقع. مطبوع في أربع مجلدات وبتحقيق الدكتور محمد الأعظمى.

واسم الكتاب وشرطه في الصحة ذكره ابن خزيمة في مقدمة كتابه فقال:

كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنقل العدل، عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى[١].

هل يسلم لجميع ما في صحيح ابن خزيمة بالصحة كما يظهر من كلام العلماء؟ وهل الأحاديث التي أوردها ابن خزيمة مثل الأحاديث التي أوردها الشيخان في صحيحيهما؟ يعني هل يكفي مجرد كونه في كتاب ابن خزيمة أن نقول إن الحديث صحيح؟

---

[١] صحيح ابن خزيمة: ٣/١.

نرى أن ابن خزيمة وابن حبان لم يلتزما في كتابيهما إخراج الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط المعروفة للصحة لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل الحسن قسم من أقسام الصحيح .

لذا نجد في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أحاديث يمكن أن يُحكم عليها بالحسن، لأنهما لم يفرقا بين الحسن والصحيح، وعلى الرغم من أنهما التزما الصحة إلا أننا نجد أحاديث تُعد من الصحيح لغيره وهو في أصله حسن لذاته ، وقد يتقوى بمجيئه من طريق أخرى فيرتقي إلى الصحيح لغيره .

لذا فإن الأحاديث التي في صحيح ابن خزيمة تدور بين الصحيح والحسن، بل هنالك ما يكون ضعيفا. وكذا ابن خزيمة لم يجزم بالصحة في بعض الأحاديث لوجود علة ما، أو رجل متكلم فيه ويقول : إن صح الخبر (أي لم يترجح لديه صحة الخبر ولم يتيقن منه ولكنه يورده مع بيان العلة أحيانا) .

ويقول الدكتور الأعظمي الذي حقق هذا الكتاب: (إن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين بحيث يمكن القول بأن كل ما فيه صحيح ، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف أيضاً، وهذا يتضح لمن سبر الكتاب، لكن نسبة الضعف به ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالصحيح والحسن).

وهناك بعض الأحاديث شديدة الضعف كما ذكرنا سابقاً ومنها حديث مشهور عن فضل رمضان ويتناقله الناس فيما بينهم وهو حديث (أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار) وهذا الحديث ضعيف، ورغم ذلك أورده ابن خزيمة في صحيحه .

هل صحيح ابن خزيمة مقدم على صحيح ابن حبان أو العكس ؟.

قدم العلماء كتاب ابن خزيمة على كتاب ابن حبان، وابن خزيمة شيخ ابن حبان، لكن الشيخ شعيب الأرناؤوط يقدم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة .

ولكي نقول بقوله هذا: يجب عقد موازنة بينهما، ولكنه لم يعقد تلك الموازنة بل كان تقديمه قائماً على اجتهاده، وكان يميل إلى رأي ابن حبان وهو تعديل من لا يوجد فيه جرح ولا تعديل ، وهذا لا يوافقه عليه كثير من المحدثين والنقاد.

يقول الأرناؤوط:- إن ما ذهب إليه السيوطي لا يسلم له وهو تقديم ابن خزيمة على ابن حبان – إذ إن صنيع ابن خزيمة هذا يدل على أنه أدرج في صحيحه أحاديث لا تصح عنده ونبه على بعضها ولم ينبه على بعضها الآخر ويتبين ذلك بجلاء من مراجعة القسم المطبوع من صحيحه ففيه عدد غير قليل من الأسانيد الضعيفة بالإضافة إلى أن عددا لا بأس به من أحاديثه لا يرتقى عن رتبة الحسن فأين هو من صحيح ابن حبان الذي غالب أحاديثه على شرط الصحيح".

إلى أن يقول " إن صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة بل أنه ليزاحم بعض الكتب الستة وينافس بعضها في درجاته"

وهذا الكلام يدل على أن الأرناؤوط يجعل الكتب الستة في مرتبة واحدة، ولكن الكتب الستة على مراتب فالصحيحين في مرتبة ثم السنن الثلاثة ثم ابن ماجه، وابن ماجه في مرتبة أقل.

والكلام هنا غير دقيق فالدكتور سعد بن حميد يقول الأولى أن يكون هناك دراسة فيها مقارنة بين هذا الموجود من صحيح ابن خزيمة وما يقابله من نفس الأبواب من صحيح ابن حبان فيستبعد ما اتفقا على إخراجه من الحديث وينظر فيما زاده كل منهما على الآخر، وفق قواعد أهل الاصطلاح مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ابن خزيمة – رحمه الله – يذهب إلى عدم تصحيح حديث الرواي الذي لا يُعرف بعدالة ولا جرح، وأما ابن حبان فإنه يصحح حديث الراوي الذي بهذه الصفة، ويوافقه عليه شعيب الآرنؤوط فهذا يعتبر تغيرا منهجيا عندهم.

فابن خزيمة استبعد أحاديث يمكن أن يخرجها في صحيحه لو خرجها لأصبحت جملة الصحيح بناء على نظرة ابن حبان وشعيب الأرناؤوط كبيرة، ولكن ابن خزيمة يستبعدها لأنه لا يرى تصحيح حديث من لا يعرف بعدالة ولا جرح ، وإذا خرّج شيئا

من هذه الأحاديث على قلتها فإنه ينص على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة، ثم ننظر في عدد الأحاديث المنتقدة على كل منهما ومن خلال ذلك نحكم أي الكتابين أرجح وأيهما أصح حديثا.

منهج ابن خزيمة في صحيحه :

أما منهجه في كتابه نقلنا عبارته من كتاب الصلاة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم قال:

"المختصر من المختصر من المسند عن النبي صلى الله عليه و سلم على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه و سلم من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً إما لشك في سماع راوٍ ممن فوقه أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا بجرح فنُبَين أن في القلب من ذلك الخبر ، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نُبَين علته فيغتر به بعض من يسمعه؛ فالله الموفق للصواب"..

فهذه العبارة تبين منهج ابن خزيمة في انتقاء الأحاديث في كتابه الصحيح لكن الكتاب أيضاً بحاجة إلى دراسة وافية من حيث الصحة .

ومن منهجه أنه يختصر الأحاديث مثل الإمام البخاري وخاصة الأحاديث الطويلة، وأيضا عنده كالبخاري استنباطات فقهية دقيقة يعنون بها كل باب.

وهناك تعليقات مهمة على كثير من الأحاديث إما تفسير غريب أو توضيح معنى لا يفهم أو رفعا لإشكال أو إزالة الإبهام كما سيأتي أمثلة لذلك .

ويتكلم في بعض الرجال جرحاً وتعديلاً؛ ويرد رواية المدلسين إذا كانت بالعنعنة كما سبق؛ كذلك رواية بعض الضعفاء والمختلطين إذا كانت في وقت الاختلاط؛ كما يبين بعض العلل ويبين القلب في المتن أو القلب في الإسناد.

دقة ابن خزيمة :

ينتقد بعض العلماء الأحاديث الموجودة في كتاب ابن خزيمة مع أنه توقف في الحكم عليها، إذ يقول: باب كذا إن صح الخبر، وقد أخرج حديثاً في صحيحه من طريق عاصم بن عبيد الله ثم قال " أنا بريء من عهدة عاصم" فمعنى هذا أنه يعرف أن عاصما فيه ما فيه من الضعف وكلام العلماء النقاد.

كما يذكر حديثا عن كليب بن ذهل الحضرمي عن عبيد بن جبير ثم قال " لست أعرف كليب بن ذهل ولا عبيد بن جبير ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة "

أمثلة للأحاديث التي أخرجها لكونها عارضت ما ذهب إليه:-

بوب في كتاب الصيام في صحيحه بابا فقال: باب ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم جميعاً، ثم أورد أدلة الفريقين وتكلم عليها.

ومن جملة الأدلة التي أوردها للمخالفين : أورد حديث " ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة والقيء والحلم" أورده من طريق عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعله فقال: هذا الإسناد غلط، ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد ، وعبد الرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد؛ وهو رجل صناعة العبادة والتقشف والموعظة والزهد ، وليس من حفاظ الحديث الذي يحفظ الأسانيد.

فلم يورده ابن خزيمة لأجل أنه صحيح محتج به وإنما أورده ليبين علة في الإسناد.

وأيضا مما يظن بعض الناس أن ابن خزيمة يورد أحاديث ضعيفة:

الحافظ ابن حجر يقول في حديث ظن بأن ابن خزيمة أخرج هذا الحديث وهو صحيح ، ثم بدأ يذكر علل الأحاديث.

وهو حديث أخرجه من طريق ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" من أفطر يوما من رمضان في غير رخصة رخصها الله لم يقضه عنه صوم الدهر".

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله– في فتح البارئ صححه ابن خزيمة ثم أخذ يذكر علل هذا الحديث.

وهذا غلط من الحافظ على ابن خزيمة ، فابن خزيمة لم يصحح الحديث وإنما قال إن صحح الخبر فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه؛ فمعنى هذا أنه لم يعرف الرجلين، فتوقف في الأمر.

أيضاً له كلام في الجرح و التعديل ولو كان قليلا:

قوله عن عبد الرحمن بن إسحاق الملقب بـ" عبّاد" هو صالح الحديث ، فهذا تعديل، وقال في موضع آخر : عاصم العنزي و عبّاد بن عاصم مجهولان لا يدرى من هما ؟ .

إيراده أحاديث الضعيف لأجل المتابعة:

يقول : أورد رواية عبد الله بن لهيعة الضعيف، الذي ضعف في بعض الرجال ورواياته ضعيفة إلاّ إذا روى عن العبادلة الأربعة ومن شابههم؛ فيقول يورد حديث ابن لهيعة متابعة .فقال : أخبرني ابن لهيعة و جابر بن إسماعيل الحضرمي عن عقيل بن خالد ثم ذكر الحديث .

فقال : ابن لهيعة ليس ممن أُخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد برواية وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد ؛ و هذا يسمى متابعة .

ينص على عدم سماع بعض الرواة من آخرين :

عبد الرحمن بن أبي ليلي لم يسمع من معاذ بن جبل ولا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان. فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابتة .

أمثلة بيانه للعلل الخفية في الأحاديث :

العلل نوعان : علل خفية وعلل ظاهرة ؛ علل قادحة وعلل غير قادحة ..

حديث رواه خالد الحذاء عن رجل عن أبي العالية عن عائشة رضي الله عنها في دعائه صلى الله عليه وسلم في سجود التلاوة الذي فيه :"اللهم إني لك سجدت وبك أمنت وعليك توكلت سجد وجهي للذي خلقه .....إلى أخر الحديث

قال ابن خزيمة : هكذا رواه إسماعيل بن إبراهيم بن علي؛ ورواه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وخالد بن عبد الله الواسطي كلاهما عن خالد الحذاء عن أبي العالية عن عائشة بإسقاط الراوي بين خالد الحذاء وبين أبي العالية .

فَبيّن ابن خزيمة هذه العلة التي لا يفطن لها وأنها السبب في عدم إخراجه للحديث فقال :

إنما تركت إملاء خبر أبي العالية عن عائشة أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يقول في سجود القران بالليل:" سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته "؛ لأن بين خالد الحذاء وبين أبي العالية رجلاً غير مسمي؛ ولم يذكر الرجل عبد الوهاب بن عبد المجيد وخالد بن عبد الله الواسطي .

وبَيّن: أن الذي ذكره إنما هو ابن علية، ثم أخرج جميع الروايات الثلاث ثم قال: وإنما أمليت هذا الخبر وبينت علته في هذا الوقت مخافة أن يُفتَن بعض طلاب العلم برواية الثقفي وخالد بن عبد الله فيتوهم أن رواية عبد الوهاب وخالد بن عبد الله صحيحه .

فهذا مثال للعلة التي بسبب سقط في الإسناد.

رجال ابن خزيمة :

قام ابن الملقن باختصار تهذيب الكمال للحافظ المزي وذيل عليه برجال ستة كتب أخرى هي" مسند أحمد، صحيح ابن خزيمة ، ابن حبان، ومستدرك الحاكم ، وسنن الدار قطني ، وسنن البيهقي " وسماه "إكمال تهذيب الكمال " لكن يقول الحافظ ابن حجر لم اقف علي الكتاب و السخاوي يقول رأيت منه مجلدا ..

الأطراف :

صنف الحافظ ابن حجر كتابا سماه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة " ذكر عشرة كتب وأضاف إليها ابن خزيمة لان صحيح ابن خزيمة لا يوجد منه إلا الربع.

فهرسته

قام محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي بصنع فهرس لصحيح ابن خزيمة .

****

ثانيا: صحيح ابن حبان :

هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي السجستاني، ولد سنة ٢٨٠ هـ، وتوفي سنة ٣٥٤ هـ . تلقى العلم عن أكثر من ألفي شيخ ، لكن روى في كتابه الصحيح المسمى (التقاسيم والأنواع) عن ١٥٠ شيخاً، وأشهر شيوخه أبو يعلى الموصلي صاحب المسند، وابن خزيمة، والحسن بن سفيان صاحب المسند . ومن أشهر تلاميذه : الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، والإمام الحافظ ابن منده الأصبهاني صاحب معرفة الصحابة ، وأبو الحسن علي بن عمر الدار قطني صاحب السنن .

الاسم الكامل لكتابه :

المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها .

سبب تأليفه الكتاب :

ذكر انه رأي بان السنة كثيرة وحفظها صعب فأراد أن يسهل لطلاب العلم حفظ السنن علي طريقه القران، والقران مقسم علي ثلاثين جزء وكل جزء يشتمل علي بعض السور وكل سوره تشتمل علي عدد من الآيات .

وهو أيضا قسم الكتاب على أقسام وذكر تحت كل قسم أنواعا، وتحت كل نوع الأحاديث الواردة الثابتة.

ورأى رحمه الله أن السنن تنقسم إلى خمسه أقسام :

القسم الأول :الأوامر التي أمر الله عباده بها .

القسم الثاني : النواهي التي نهي الله عباده عنها .

القسم الثالث :الأخبار ؛أي أخباره جل وعلا ـ عما احتيج إلى معرفته .

القسم الرابع : الإباحات التي أبيح ارتكابها .

القسم الخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها يعني عن سائر الأمة.

وتحت كل قسم أنواع :

القسم الأول والثاني جعل تحت كل قسم منها مائة وعشرة أنواع .

والقسم الثالث جعل تحته ثمانين نوعا .

والقسم الرابع والخامس جعل تحت كل قسم منها خمسين نوعا .

شروط ابن حبان فيمن روى لهم :

ذكر خمسة شروط:

الشرط الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .

الشرط الثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

الشرط الثالث : العقل بما يحدث من الحديث .

الشرط الرابع : العلم بما يحيل من معاني ما يروى .

الشرط الخامس : تعرى خبره عن التدليس .

يقول فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتج بحديثه و أورده في كتابه .

عدم تفريقه بين الحديث الصحيح والحسن :

وكذلك ابن حبان مثل شيخه ابن خزيمة ممن لا يرى التفريق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن فعنده أن الحسن قسم من الصحيح وهو داخل فيه .

المتابعة : ما يوردها إلا لضعف أو خلل أو لعلة في بعض الرواة، وبالتالي إذا كان فيه علة فدرجة الحديث أقل من الصحيح .

تراجم رجاله:

للحافظ العراقي رحمه الله له كتاب بعنوان (رجال ابن حبان) ذكره عنه ابن فهد المكي في كتابه لحظ الألحاظ.

تخريج زوائده:

للحافظ مغلطاي كتاب في زوائده لكن هذا الكتاب غير موجود، والموجود كتاب الهيثمي الذي سماه(موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان). وزوائده على الصحيحين.

كما رتب الكتاب على الأبواب الفقهية، ابن بلبان، وسماه الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان.